

# الآثار النفسية السلبية للأزمات الاقتصادية على الموارد البشرية الموظفة

- دراسة حالة عينة من حوض البحر الأبيض المتوسط -

(فرنسا، إسبانيا، اليونان)

د. بوزنورة أسماء

جامعة قسنطينة 2 - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر

[bouzenouraasma@yahoo.fr](mailto:bouzenouraasma@yahoo.fr)

هاجر يحيوي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة - الجزائر

[hadjjer.alger7@yahoo.fr](mailto:hadjjer.alger7@yahoo.fr)

*Received: Avril 2018*

*Accepted: Mai 2018*

*Published: Juin 2018*

## Abstract:

L'effondrement de la situation économique au niveau familial Pendant les crises économiques, ce qui entraîne souvent à la désintégration et La pire chose qui pourrait l'atteindre est le suicide. Pour créer un lien entre les crises financières et économiques et Crises psychologiques, Nous essayons d'analyser le phénomène du suicide par trois grandes crises économiques (la grande dépression 1929, la crise pétrolière en 1973 et la crise financière mondiale en 2008) dans les trois pays de la Méditerranée (France, Espagne, Grèce).

**Mots clés:** la Crise financière, la crise économique, le suicide, les ressources humaines, les pays de la méditerranéens.

ملخص:

انهيار الوضع الاقتصادي على المستوى العائلي خلال فترات الأزمات الاقتصادية، غالبا ما يؤدي إلى التفكك وأسوأ ما يمكن أن يصل إليه هو الانتحار. ولدراسة العلاقة بين الأزمات المالية والاقتصادية والأزمات النفسية، نحاول تحليل ظاهرة الانتحار من خلال ثلاث أزمات اقتصادية كبرى (الكساد الكبير 1929، أزمة البترول 1973 والأزمة المالية العالمية 2008) في ثلاثة بلدان من البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إسبانيا، اليونان).

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الأزمة الاقتصادية، الانتحار، الموارد البشرية، بلدان البحر الأبيض المتوسط.

## مقدمة:

ورث العالم عدة أزمات مالية واقتصادية على مدى عقود خلت، والتي أولها معظم المنظرون الاقتصاديون إلى تطور الرأسمالية الذي غالبا ما يفرز تناقضات، وأشهر هذه الأزمات الاقتصادية: أزمة الكساد الكبير سنة 1929 امتدت على طول فترة الثلاثينات، انعكست على معظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي سابقا. تلتها الأزمة الهيكلية الطويلة 1973 و 1979 الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول (دامت حسب بعض المصادر أربعة عشر سنة)، لها آثار اقتصادية شديدة على الدول المعتمدة على النفط العربي خاصة الدول المتقدمة، كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أزمة مالية عالمية حادة سنة 2008 انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كافة دول العالم مسببة انعكاسات سلبية على مختلف الجوانب المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية.

هذه الأزمات أفرزت تحديات ومازالت تفرز آثارا أغلبها سلبية على الموارد البشرية الموظفة، وما تشهده من إفلاس المؤسسات وتسريح آلاف العمال وإحالتهم على البطالة خير دليل على ذلك، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فأغلبية الذين فقدوا وظائفهم لا يجدون موردا آخر فتزداد الضغوط المالية عليهم وتؤثر سلبا على حياتهم الأسرية والاجتماعية، بزيادة المشاكل والتوترات داخل الأسرة الناتجة عن عدم القدرة على تحمل أعباء الحياة المرافقة لتراكم الديون، ويفقد الوظيفة يفقد الفرد مركزه ومكانته الاجتماعية أيضا، هذا الوضع ينعكس على الصحة النفسية للمسرحين بمعاناتهم من القلق المستمر والإكتئاب الذي يؤدي بهم مع مرور الوقت إلى اليأس، ويصبح الوضع أكثر خطورة بفقد الأمل في الحياة واللجوء إلى الانتحار.

بناء على الطرح السابق تتمحور إشكالية هذه الورقة العلمية حول:

ماهي الانعكاسات النفسية للأزمات الاقتصادية للفترات (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية في كل من (اسبانيا، فرنسا، اليونان)؟

فرضيات الدراسة: اعتمدنا لحل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

- تولد الأزمات الاقتصادية ضغوط نفسية كبيرة لدى الموارد البشرية تدفعها إلى الانتحار.
  - نسبة انتحار الموارد البشرية الموظفة ارتفعت في اليونان بشكل أكبر من غيرها خلال أزمة 2008.
  - تعتبر الموارد البشرية الفرنسية أقل تأثرا من الانعكاسات النفسية السلبية للأزمات الاقتصادية.
- أهداف الدراسة:
- دراسة ثلاثة من الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى خلال قرن من الزمن بالتركيز على نوعين من الأزمات الاقتصادية (الدورية والهيكلية) للإلمام أكثر بطبيعة هذه الأزمات.
  - الوقوف على نتائج هذه الأزمات الكبرى على الموارد البشرية لأهميتها في اقتصاد أي بلد.
  - دراسة التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية<sup>1</sup> في ثلاثة دول (فرنسا، اسبانيا، اليونان) خلال ثلاث فترات من الأزمات الاقتصادية الكبرى.

<sup>1</sup>التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية: تتمثل في عدد الأفراد الذين يقدمون على الانتحار كآخر خطوة لوضع حد لمعاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بعدما تم تسريحهم من العمل جراء الأزمات المالية التي يعيشها اقتصاد البلد الذي ينتمون إليه.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في إنجاز هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لإيجاد العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة، المنهج الاستنتاجي من خلال تحليل وتفسير هذه العلاقة واستخلاص النتائج، المنهج المقارن للمقارنة بين الدول الثلاثة فيما يخص إسقاطات الأزمات الاقتصادية الثلاث عليها . عناصر الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على الخطة التالية: ماهية الأزمات الاقتصادية.

1. الانعكاسات النفسية للأزمات الاقتصادية خلال فترات (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية الموظفة لكل من (فرنسا، إسبانيا، اليونان).

1. تعريف الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية والعلاقة بينهما:  
أ. تعريف الأزمة المالية:

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمباني وإما أصول مالية وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل: الأسهم وحسابات الادخار... أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية (للفظ أو للعمليات الأجنبية مثلا) (1)

الأزمة المالية تصيب القطاع المالي من بنوك ومؤسسات مالية وأسواق مالية فتتخفف المؤشرات الرئيسية في البورصات، وتفلس البنوك، يتوقف الاقتراض وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات.  
ب. تعريف الأزمة الاقتصادية:

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها التدهور الحاد في الأوضاع والتوقعات الاقتصادية وقد تمس قطاع اقتصادي واحد في منطقة واحدة ولفترة وجيزة كما قد تمس الاقتصاد العالمي بأسره ولعدة سنوات، وتتسبب إما في التباطؤ الاقتصادي أو فيما هو أسوأ من ذلك وهو الركود الاقتصادي. وينتج عن ذلك انخفاض في الإنتاج وعدم توفر السيولة وانتشار حالات الإفلاس والبطالة وزيادة حدة التوتر.

الأزمة الاقتصادية تمس القطاع الحقيقي للاقتصاد فيتوقف الإنتاج وينخفض النمو الاقتصادي وتغلق المصانع ويسرح العمال وترداد البطالة وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات.

نستنتج أن الأزمة المالية تؤدي إلى أزمة اقتصادية فتعثر القطاع المالي لأي سبب من الأسباب ينعكس سلبا على قيمة العملة وأسعار الأسهم والإقراض... هذا يؤثر سلبا أيضا على الإنتاج والعمالة والنمو الاقتصادي فتظهر الأزمة الاقتصادية وعموما يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية وتعتبر كإطار عام لها ويمكن توضيح كيف تتحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية وفقا للشكل رقم 01.

2.1 أنواع الأزمات المالية والاقتصادية:

أ. أنواع الأزمات المالية:

➤ أزمة العملة: تسمى أيضا (أزمة النقد الأجنبي، أزمة ميزان المدفوعات وأزمة أسعار الصرف)

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث عندما تكون هناك مضاربة شديدة على عملة بلد ما، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض قيمتها والى هبوط حاد فيها فيقوم البنك المركزي ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته دفاعا عن قيمة العملة أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد(2) هذا ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997

حسب دراسة لصندوق النقد الدولي حصلت 158 أزمة عملة في الفترة 1975-1997.(3)

➤ الأزمة المصرفية (الذعر المالي):

تظهر عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع (بينما يقوم البنك بإقراض وتشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي) فلا يستطيع الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى البنك وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث "أزمة مصرفية"، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث "أزمة إقراض" أو ما يسمى بـ "أزمة ائتمان"، ومن حالات التعثر المالي ما حدث في بريطانيا لبنك "Gurney and overend" وبنك الولايات المتحدة الأمريكية "bank of united state" سنة 1931.

بين كل من (2003) Caprio et Klingebiel اتساع ظاهرة الأزمات المصرفية وعالميتها حيث قاما بإحصاء

117 أزمة بنكية هذه الأزمات مست 93 بلد (4)

➤ أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات):

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة "bubble"، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهذا ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرته على توليد الدخل، حيث يعتقد كل مضارب انه بمنأى عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أو لأنه حقق مكاسب ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الانهيار، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى، ومن أشهر الأمثلة على ذلك انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ساهم في اندلاع أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وانهيار سوق الأوراق المالية في اليابان سنة 1990 وانهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 (5).

ب. أنواع الأزمات الاقتصادية:

تقسم الأزمات الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: (6)

➤ الأزمة الدورية: تصيب تكرار الإنتاج والجوانب الرئيسية فيه من إنتاج وتداول واستهلاك وتخزين. وتكون شاملة لمختلف الدول. مثل: أزمة 1929.

➤ الأزمة الوسيطة: تحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج، تشمل الكثير من جوانب ومجالات الحياة. مثل أزمة المكسيك، أزمة جنوب شرق آسيا.  
➤ الأزمة الهيكلية: تشمل قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي مثل: أزمة الغذاء وأزمة الطاقة.  
تعريف الأزمات الاقتصادية للفترات (1929، 1973، 2008):

أ. أزمة 1929: هي أزمة دورية عالمية كبرى حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 استمرت خلال الثلاثينات وبداية الأربعينات، نتيجة للمضاربات الكبيرة بداية من العشرينات والبعيدة عن الاقتصاد الحقيقي (ارتفعت أسعار الأوراق المالية بـ 300% في المتوسط بينما الإنتاج الصناعي لم يرتفع إلا بـ 50% خلال الفترة 1921-1929) الأمر الذي أدى إلى انفجار فقاعة المضاربة وبالتالي خسرت أسعار الأوراق المالية 32 مليار دولار\* من قيمتها سنة 1929 واستمر الانخفاض في أسعارها إلى غاية سنة 1933 حيث سجلت نسبة انخفاض بلغت 216% مقارنة بعام 1929 وخسر مؤشر داو جونز الصناعي 90% من قيمته خلال أربع سنوات من الأزمة ولم يسترجع مستواه إلى غاية سنة 1954، انتشرت هذه الأزمة إلى معظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي سابقا.

ب. أزمة البترول (1973 - 1986): حدثت خلال هذه الفترة صدمة النفط الأولى سنة 1973 والثانية سنة 1979، وهما أزميتين اقتصاديتين هيكليتين تعلقتا بارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، حيث ضاعفت الدول المنتجة له السعر بثلاث مرات خلال عام واحد بالنسبة لصدمة النفط الأولى (3.1 دولار للبرميل عام 1973 إلى 10.7 دولار للبرميل عام 1974)، وارتفعت بمرتين ونصف خلال صدمة النفط الثانية ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع لتبلغ أقصاها سنة 1982 بسعر 32.5 دولار للبرميل. (7)

وضعت أزمة البترول نهاية لثلاثينات الرفاه في الدول الغربية المستوردة للنفط العربي وبرزت معها ظاهرة جديدة في الاقتصاديات الرأسمالية وهي ظاهرة التضخم الركودي (اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وارتفاع معدل البطالة).

ج. أزمة 2008: هي أزمة مالية عالمية (دورية) ظهرت في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الإفراط في منح ما يطلق عليه قروض الرهن العقاري من الدرجة الثانية (Subprime) التي تعرف بأنها قروض رهن عقاري تمنح لمقترضين ذات جودة ائتمانية متوسطة وضعيفة يقبلون على مخاطر كبيرة قد لا يستطيعون تعويضها لضعف مداخلهم، هذه القروض تتميز بأنها تعطى بسعر فائدة ثابت ومنخفض لمدة من سنتين إلى ثلاثة سنوات ثم يصبح سعر الفائدة متغيرا، ويضاف إليه بعد ذلك علاوة الخطر نتيجة انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين (8)

\* يمثل هذا المبلغ في ذلك الوقت عشرة أضعاف الميزانية الفيدرالية ويقف فوق الاتفاق الحربي الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى ووجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين وانتحر 11 مضارب.

عندما اتجهت المؤشرات الاقتصادية إلى الارتفاع وتحسن نهاية عام 2009 في أغلب الدول المتقدمة انطلقت أزمة الديون السيادية الأوروبية وتعرف بأنها سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة (أي أنها شكل من أشكال الاقتراض) ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية وان يكون لها هيكل تدفقات من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض ولو عجزت الحكومة على الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية تنشأ أزمة الديون السيادية.

التي بدأت أواخر 2010 وبداية 2011 وأثرت خاصة على دول BIIGS ، انطلقت شرارتها من اليونان نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمديونية تجاه دائنيها بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزانية العمومية. 2. الانعكاسات النفسية للأزمات الاقتصادية خلال فترات (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية الموظفة لكل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان).

دراسة الانعكاسات النفسية لأزمات (1929، 1973، 2008) على الموارد البشرية في كل من (فرنسا، اسبانيا واليونان) بالتركيز على مؤشري: نسبة الانتحار لكل 100.000 عامل، ونسبة الانتحار لكل 100.000 نسمة باعتبار هذين المؤشرين يعبران عن التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية وبهذا نستطيع قياس الآثار النفسية للأزمات الاقتصادية في كل من الدول المدروسة والمقارنة فيما بينها.

## 1.2 أزمة الكساد الكبير 1929:

دراسة ظاهرة الانتحار في فرنسا (نظرا لعدم توفر المعلومات في كل من اسبانيا واليونان) خلال فترة أزمة الكساد الكبير 1929، مكنتنا من الحصول على النتائج المعروضة في الشكل رقم 02 حيث يتضح من الشكل أن فرنسا سجلت ارتفاعا كبيرا في عدد المنتحرين جراء الوضع الاقتصادي المتدهور، بلغ العدد 8.629 حالة انتحار سنة 1932 بارتفاع بلغ 14.08% مقارنة بعام 1929 زاد العدد مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية ليصل إلى 8.998 منتحر سنة 1934 مرتفعا ب 19% مقارنة بعام 1929 وهو بذلك يعتبر الأعلى خلال الفترة (1929-1940)، وبلغ مجموع عدد الانتحارات خلال ثماني سنوات (1929-1936) من الأزمة الاقتصادية 66050 منتحر(9)

الملاحظ أيضا بالنسبة لهذه الأزمة الارتفاع الكبير في عدد المنتحرين لدى الرجال مقارنة بالنساء بما يعادل ثلاثة أضعاف ما يعني التأثير السلبي الكبير للأزمة على فئة الرجال.

عند مقارنة عدد حالات الانتحار بالموارد البشرية الموظفة نلاحظ الارتفاع الكبير المسجل في عدد المنتحرين في أوساط العاملين خلال فترة أزمة الكساد الكبير في فرنسا (1931-1938) كما يبينه الجدول رقم 01

نلاحظ من الجدول رقم 01 الارتفاع الكبير في عدد العمال المنتحرين خاصة في فترة اشتداد الأزمة الاقتصادية (1931-1938) حيث بلغ عدد العمال المنتحرين 21.267 منتحر. سجلت معدل ارتفاع في عدد العمال المنتحرين بلغ 16 نقطة مئوية خلال الفترة (1931-1935) مقارنة بعدد العمال المنتحرين خلال الفترة (1926-1930) وهذا

يدل على الانعكاس السلبي الشديد للأزمة خاصة على الموارد البشرية الموظفة بسبب انعدام الأمان الوظيفي و تسريحها أو وزيادة معدلات البطالة، بمعنى أنه هناك علاقة طردية بين البطالة والانتحار.

## 2.2 أزمة 1973، 2008:

دراسة ظاهرة الانتحار خلال أزمتي (1973، 2008) في كل من (فرنسا، اسبانيا واليونان) مكنتنا من الحصول على النتائج المعروضة في الشكلين رقم 03 و 04

• فرنسا:

### ➤ أزمة البترول 1973:

خلال أزمة البترول 1973 تجاوز عدد المنتحرين 9000 منتحر ووصل خلال فترة التضخم الركودي (1973-1986) ذروته بعدد 10614 منتحر سنة 1980 بنسبة انتحار بلغت 19.7% ويعتبر الأكبر في تاريخ فرنسا وأكبر مما سُجل خلال أزمة 1929، حيث مثل الانتحار فيها ما يعادل 8000 شخص منتحر سنويا خلال فترة (1977-1981). (10)، أما نسبة الانتحار في أوساط العمال فقد سجلت رقم قياسي بلغ 49% سنة 1980 بارتفاع بلغ 11.6 نقطة مئوية مقارنة بعام 1970 (37.4%). يعود هذا الارتفاع الكبير في نسبة الانتحار للضائقة المالية وعمليات التسريح الواسعة التي شهدتها الموارد البشرية خلال هذه الفترة والتي ترافقت بارتفاع كبير في معدلات البطالة ما يظهر حقيقة اليأس الشديد المرتبط بالأزمة التي طال أمدها.

### ➤ أزمة 2008:

نلاحظ من (الشكل رقم 04) أنه خلال الأزمة المالية العالمية 2008 سجلت فرنسا معدلات انتحار أقل من تلك المسجلة خلال أزمة البترول بلغت نسبة 15% لكل مئة ألف نسمة ما يمثل 9375 منتحر سنة 2009 وسجلت نسب قريبة من تلك المسجلة خلال أزمة البترول في أوساط العمال حيث بلغت نسبة 49% خلال عامي 2009 و 2010 مرتفعة ب 3.4 نقطة مئوية مقارنة بعام 2007 كما أصبحت نسبة الانتحار في أوساط العاطلين عن العمل أكبر بستة مرات من فئات المجتمع الأخرى (OIT) هذا بسبب التشاؤم والمعانات التي يعيشها من فقدوا وظائفهم وممن لم يجدوا من يتكفل بهم.

نستنتج من المقارنة بين التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية الثلاثة على الموارد البشرية الموظفة في فرنسا أنها كانت أكبر خلال أزمة البترول 1973 بارتفاع بلغ 11.6 نقطة مئوية ورغم ارتفاع عدد المنتحرين لكل مئة ألف نسمة خلال أزمة 1929 الذي بلغ أعلاه سنة 1934 بارتفاع بلغ 19% مقارنة بعام 1929 إلا أن أزمة البترول 1973 تبقى أشد تأثيرا بارتفاع بلغ 37.8% سنة 1980 مقارنة بعام 1970.

• اسبانيا:

### ➤ أزمة البترول 1973:

نلاحظ من (الشكل رقم 04) تسجيل معدلات انتحار منخفضة مقارنة بفرنسا خلال أزمتي البترول والأزمة المالية العالمية 2008، فخلال أزمة البترول سجلت ارتفاعا في معدلات الانتحار بلغت أعلاها سنة 1985 بنسبة 6.5%

منتحر لكل مئة ألف نسمة ما يمثل 2167 منتحر. ترتفع هذه النسبة في أوساط الموارد البشرية الموظفة حيث سجلت نسبة 15.9% سنة 1985 لكل مئة ألف عامل مرتفعة ب 4 نقاط مئوية مقارنة بعام 1970.

➤ أزمة 2008:

خلال أزمة 2008 زادت حالات الانتحار للظروف الاقتصادية الصعبة فوفقا للمعهد الوطني الاسباني للإحصاء فإن عدد حالات الانتحار سجلت ارتفاعا خاصة عام 2008 و عام 2011 كما يوضحه الجدول رقم 02 يتضح من الجدول رقم 02 الارتفاع المسجل عام 2008 في عدد حالات الانتحار التي عرفت ارتفاعا بلغ نسبة 6% مقارنة بعام 2007 أغلبها حصلت لدى الفئة العمرية (30-65) التي سجلت نسبة زيادة بلغت 9% لكنها شهدت انخفاضا خلال الأعوام التالية من الأزمة عاودت الارتفاع عام 2011 مع بداية أزمة الديون السيادية، حيث بلغت نسبة 34% من حالات الانتحار عام 2012 بسبب الضغوطات المالية الكبيرة التي يعيشها السكان، أما نسبة الانتحار في أوساط الموارد البشرية الموظفة فارتفعت إلى 15.1% سنة 2009 (شكل رقم 03) مرتفعة بنصف نقطة مئوية مقارنة بعام 2008 والتي توافقت مع ارتفاع عمليات الطرد من المنازل. حيث أن السلطات القضائية الإسبانية تخلي كل 8 دقائق منزلا من قاطنيه بسبب عدم أدائهم أقساط القروض الشهرية المخصصة للسكن ليلعب الرقم كل يوم 520 حالة إخلاء في مجموع التراب الوطني الإسباني خلال عام 2012 الأمر الذي جعل السكان يعيشون في حالة خوف وقلق مستمر.

أمام هذه الأوضاع زاد عدد طالبي الخدمة النفسية ففي دراسة في اسبانيا تم من خلالها مقارنة معدلات انتشار الاضطرابات النفسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية بين عامي 2006 و 2010. أظهرت نتائجها زيادة كبيرة خلال عام 2010 في نسبة المرضى الذين يعانون من اضطراب المزاج، القلق، والاضطرابات المرتبطة بالكحول مقارنة مع بيانات عام 2006 (قبل الأزمة) وهذا الارتفاع مرتبط لحد كبير بزيادة خطر الركود الكبير المرتبط بسداد الرهن العقاري وعمليات الإخلاء (11)

مقارنة خسارة الموارد البشرية في اسبانيا خلال أزمة البترول وأزمة 2008 تبين أنها كانت أكبر خلال أزمة البترول 1973 بارتفاع بلغ 4 نقاط مئوية بالنسبة للموارد البشرية الموظفة.

• اليونان:

➤ أزمة 1973:

نلاحظ أن التكلفة البشرية في اليونان (شكل رقم 04، 03) منخفضة مقارنة بكل من فرنسا واسبانيا. خلال أزمة البترول سجلت اليونان ارتفاعا في معدلات الانتحار وأعلى معدل سجلته سنة 1985 بلغ 4% مرتفعا قليلا ب 0.8 نقطة مئوية عن عام 1970 لكن نسبة الانتحار مرتفعة بشكل خاص لدى الموارد البشرية الموظفة حيث سجلت معدل 10.3% لكل مئة ألف عامل سنة 1985 مرتفعة ب 1.4 نقطة مئوية مقارنة بعام 1970.

➤ أزمة 2008:

خلال أزمة 2008 سجل معدل الانتحار لكل مئة ألف نسمة ارتفاعا في اليونان كما يتضح من الشكل رقم 04. بلغ أعلى معدل له سنة 2012 بنسبة 3.8% لكل مئة ألف نسمة ما يعادل 422 منتحر مرتفعا ب 1.2 نقطة مئوية خلال

خمس سنوات من الأزمة المالية أما في أوساط الموارد البشرية الموظفة فقد سجلت خسارة بشرية بلغت نسبة 11.5% لكل مئة ألف عامل مرتفعة ب 5.1 نقطة مئوية مقارنة بعام 2007 وهذا راجع للديون التي يعاني منها أغلب العمال والخوف من عدم التخلص منها بالإضافة إلى القلق من الخطط الاجتماعية التي تطبقها الشركات وعدم الشعور بالأمان الوظيفي كلها عوامل تزيد من مخاطر الانتحار لدى الموارد البشرية الموظفة اليونانية.

الملاحظ أيضا بالنسبة لليونان على غرار اسبانيا وفرنسا هو أن الانتحار يكثر لدى الرجال أكثر من النساء حيث أشارت منظمة "كليماك" اليونانية أن الرجال ينتحرون بأكثر من أربعة أضعاف عدد النساء، وأن أغلب الذكور يكونون في منتصف الخمسينيات والنساء في أواخر الثلاثينات ويعانون من مصاعب مالية، وأكثر من نصف عمليات الانتحار تتم عن طريق الشنق يأتي بعده إطلاق النار والقفز من أماكن مرتفعة ثم عن طريق السموم. (12)

وفقا لبيانات صدرت من الهيئة الإحصائية اليونانية وضح بعض العاملين في قطاع الصحة في اليونان أن بعض الآفات الاجتماعية زادت أيضا حيث اتجه الآلاف من المواطنين إلى إدمان المخدرات هربا من مواجهة الخطط التقشفية التي فرضتها الأزمة الاقتصادية وأوضح أطباء يونانيين أن البطالة زادت من أزمة إدمان المخدرات بالإضافة إلى بعض الآفات السلوكية الأخرى مثل: إدمان الكحول وزيادة العنف في المنازل. (13).

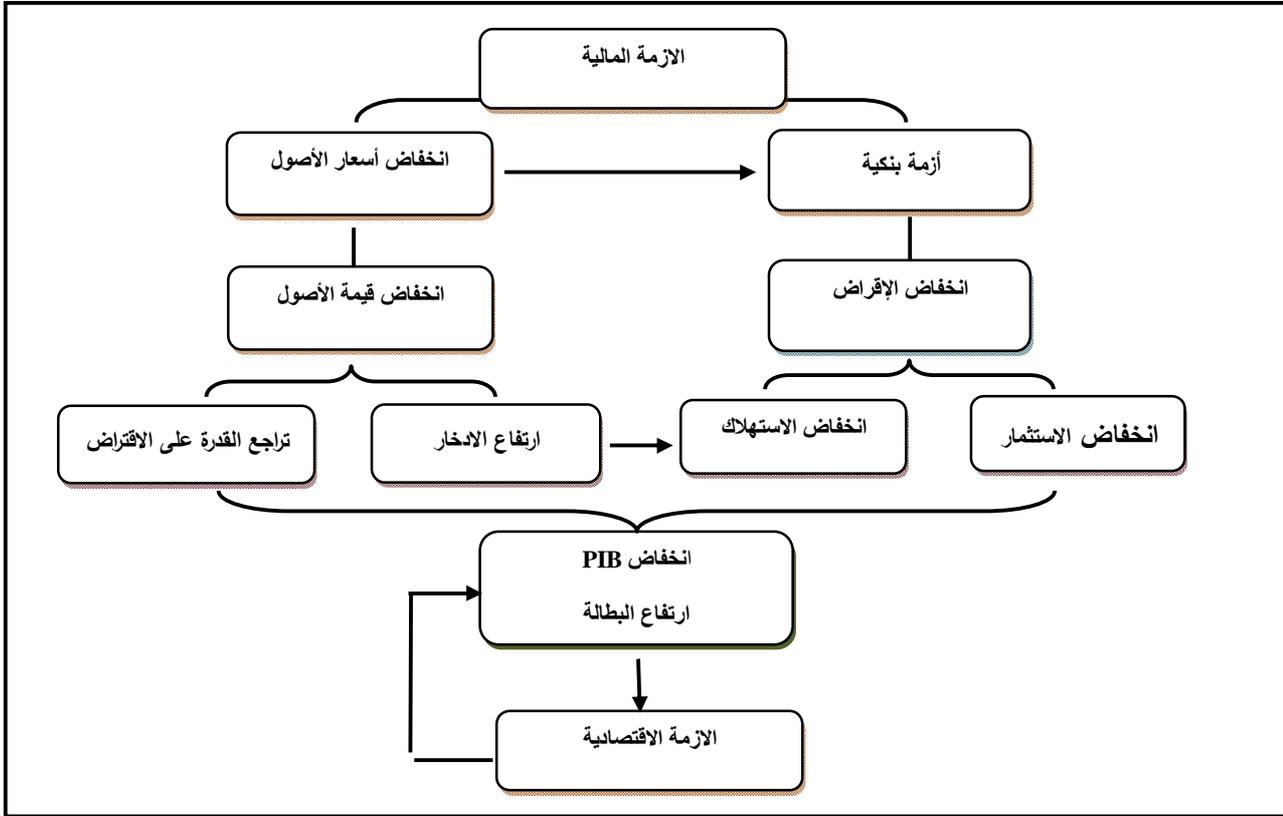
نستنتج أن التكلفة البشرية لأزمة 2008 أكبر منها خلال أزمة البترول 1973 في اليونان بنسبة ارتفاع بلغت 5.1 نقطة مئوية لدى الموارد البشرية الموظفة كما تعتبر أعلى نسبة مقارنة بكل من فرنسا واسبانيا.  
خاتمة:

نستخلص من كل ما سبق أن التكلفة البشرية في فرنسا مرتفعة جدا بتسجيلها لنسب انتحار قياسية تصل في فترات الأزمات المالية والاقتصادية إلى معدل 49% لدى الموارد البشرية الموظفة و 19.7% لكل مئة ألف نسمة، ورغم ارتفاع عدد المنتحرين لكل مئة ألف نسمة خلال أزمة 1929 الذي بلغ أعلاه سنة 1934 بارتفاع بلغ 19% مقارنة بعام 1929 إلا أن أزمة البترول 1973 تبقى أشد تأثيرا بارتفاع بلغ 37.8% سنة 1980 مقارنة بعام 1970. بينما تعتبر اليونان من الدول الأوروبية التي تسجل أقل معدلات الانتحار خلال فترات الأزمات الاقتصادية وتصل في أعلى معدلاتها لنسبة 3.8% أما في أوساط الموارد البشرية الموظفة فأعلى معدل لها يبلغ نسبة 11.5%، وأيضا تسجل الموارد البشرية الاسبانية معدلات استجابة منخفضة تجاه معدلات الانتحار في فترات الأزمات الاقتصادية حيث تسجل في أعلى نسبة لها 6.5% لكل مئة ألف نسمة ونسبة 15.9% بالنسبة للموارد البشرية الموظفة.

نستخلص أيضا أن ارتفاع معدلات الانتحار لدى الموارد البشرية الموظفة في فرنسا لا يعكس بالضرورة التأثير السلبي الكبير بالأزمات المالية والاقتصادية كما لا يعني الانخفاض الكبير في معدلات الانتحار عدم التأثر بها (حالة اليونان)، حيث سجلت فرنسا أعلى نسبة ارتفاع خلال أزمة البترول 1973 بارتفاع بلغ 11.6 نقطة مئوية وهي تعد أكبر المتضررين مقارنة باسبانيا واليونان، لكنها رغم النسبة المرتفعة المسجلة خلال أزمة 2008 (49% خلال عامي 2009 و 2010) إلا أن اليونان تعد أكبر المتضررين خلالها بتسجيل أعلى معدل نمو بلغ 5.1 نقطة مئوية، بينما زاد المعدل في فرنسا ب 3.4 نقطة مئوية فقط، وتعد اسبانيا أقل المتضررين من أزمة 2008 بتسجيلها أعلى معدل بنسبة ارتفاع بلغت نصف نقطة مئوية فقط.

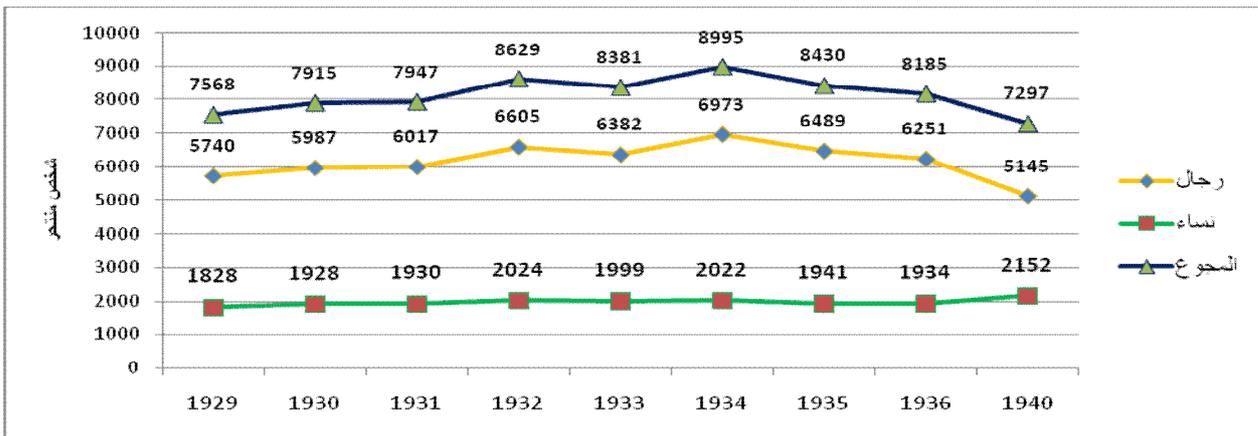
الأشكال والجداول:

شكل رقم 01: يبين انتقال الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية



المصدر: (Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques) INSEE, 2009

شكل رقم 02: يبين عدد المنتحرين لدى كلا الجنسين في فرنسا خلال أزمة الكساد الكبير.



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Jean Claude Chesnais, les morts violentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France

بوزنورة أسمه، هاجر يجايوي - الآثار النفسية السلبية للأزمات الاقتصادية على الموارد البشرية الموظفة" دراسة حالة عينة من حوض البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، اسبانيا، اليونان)".

جدول رقم 01: يبين عدد حالات الانتحار في فرنسا حسب متوسط عدد الموارد البشرية الموظفة خلال الفترة (1950-1926).

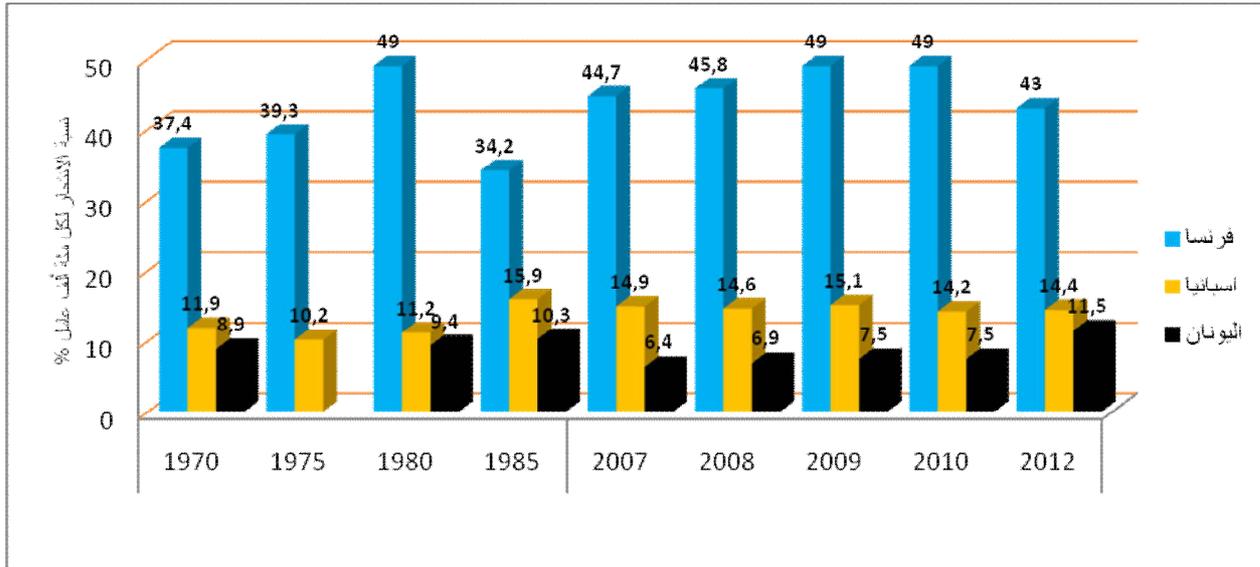
المجموع	نساء	رجال	
9303	2436	6867	1930-1926
10828	10828		1935-1931
10439	10439		1938-1936
7398	2209	5189	1950-1946

المصدر:

Jean Claude Chesnais, les morts violentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France

شكل رقم 03: يبين نسبة الانتحار لكل 100.000 عامل خلال أزمتي (1973، 2008) في كل من (فرنسا،

اسبانيا، اليونان)

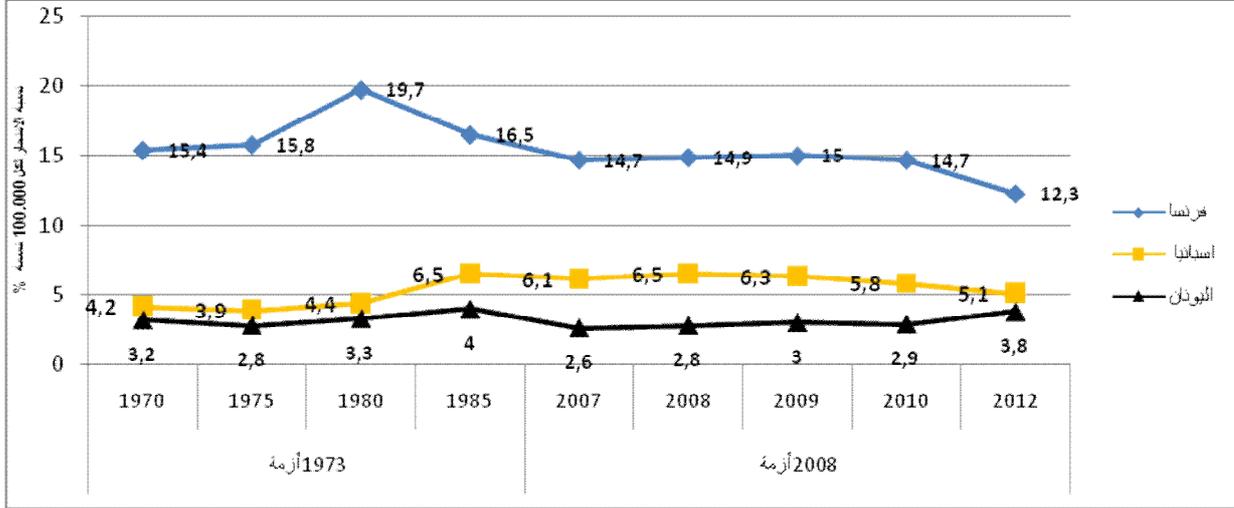


المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: OIT, OCDE, WHO, INSEE

حسبنا نسبة الانتحار لكل مئة ألف عامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الانتحار لكل مئة ألف عامل} = \frac{\text{عدد المنتحرين}}{\text{عدد العمال}} \times 100\,000$$

شكل رقم 04: يبين نسبة الانتحار لكل 100.000 نسمة خلال أزمته البترول وأزمة 2008 في كل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Issn.Bulletin Mensuel d'Informations démographiques, économique, sociales : population et societies mai 1981, N°147

World Health Organization, INSEE

جدول رقم 02: يبين مجموع حالات الانتحار في اسبانيا خلال أزمة 2008-2013.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
3180	3158	3429	3457	3263	3246	المجموع
حسب الفئات العمرية						
2	3	8	4	12	5	أقل من 15
244	239	370	380	331	374	29-15
1885	1922	1950	1978	1815	1789	65-30
1049	994	1101	1095	1105	1078	99-65

المصدر: Spanish National Institute of Statistics

الهوامش والمراجع:

1. [http:// www. Aljazeera. Net](http://www.Aljazeera.Net)
2. IMF ,1998,p74
3. Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihom ,2004 ,p :13
4. robert boyer. Mario dehove et dominique plihom.2004.p24
5. قدرى علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات ،دار الجامعة الجديدة ،الازارطة،2008
6. <http://vmvolontar.com/types-economic-crises-dynamics.html>
7. Annual Statistical Bulletin, OPEC,1999 p:8
8. Lacost , olivier, Comprendre les crises financières.eyrolles. 2009,p49
9. Jean Claude Chesnais, les morts violentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France
10. Issn.Bulletin Mensuel d'Informations démographiques, économique, sociales : population et societies mai 1981, N°147.
11. <http://arabic.euronews.com>
12. <http://www.skynewsarabia.com>
13. Reuters,15/10/2012
14. Jean Claude Chesnais, les morts violentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France
15. OIT .LABORSTAT
16. OCDE
17. Spanish National Institute of Statistics
18. Issn.Bulletin Mensuel d'Informations démographiques, économique, sociales : population et societies mai 1981, N°147
19. World Health Organization